وزير الشؤون أكد في أول لقاء إعلامي تفعيل الرقابة المسبقة بـ «التعاونيات» وتصحيح أي خلل دون حل أو عزل

سعد الخراز لـ «الأنباء»:

خدمة «ذوي الإعاقة» على قمة أولوياتنا

في أول محطة إعلامية يزورها وزير الشؤون الجديد سعد الخراز بعد توليه مهام الوزارة حلَّ ضيفا على «الأنباء» في زيارة تعارفية أكد خلالها أن تسهيل أمور ذوي الإعاقة واولياء أمورهم يأتي على قمة سلم أولوياته بالوزارة. ولفت الخراز إلى أن هـذا الملـف يحظى باهتمام خاص منه، وأنه لـن يدخر جهدا بالتعاون مع قيادات هيئة ذوي الإعاقة للعمل على ضمان جودة الخدمات لهذه الشريحة المهمة والعزيزة على قلوب الجميع وإعطاء كل مستحق حقه، كاشفا أن الهيئة تستعين بـ 120 طبيبا متخصصا من وزارة الصحة. وأشـار إلى العمل على تقليل فترة الانتظار باللجان الطبية وذلك عبر عمل سـاعات اضافية، مشـيدا بما أنجزته هيئة ذوي الإعاقة على مسـتوى الاجهزة التعويضية، متمنيا ان يصل الى تحقيق كل ما يريح هذه الفئة ويسهل أمورهم، كما لفت وزير الشؤون إلى استكمال ما بدأ من ميكنة الخدمات المقدمة للمعاقين والتوسع بتوفير الخدمات في المناطق السـكنية. وفي ميدان التعاون قال الخراز إن الوزارة تعمل جاهدة لبلوغ الغاية في الرقابة المسـبقة وتصحيح الخلل اولا باول وتصويب العمل دون حاجة للوصول الى الحل او عزل مجالس ادارات التعاونيات والتركيز على التوسـع بعمل المراقبين الماليين والاداريين «فهم صمام امان تصويب العمل». وبين في هذا الشـأن أن هناك تنسـيقا مع ديوان الخدمة المدنيـة لإجـراء دورة تدريبية لتعيين مراقبين جـدد لأن العدد الحالي لا يلبي الطموح، مؤكـدا ان الوزارة من الوزارات التي انخفضت فيها ملاحظات الجهات الرقابية بشـكل كبير واصبحت المخالفات في الحد الأدنى. وأكد أن تنظيم العمل الخيري ساهم في زيادة الايرادات في قيمة التبرعات لتتعدى خلال شهر رمضان الماضي 50 مليون دينار، مشيرا إلى زيادة الجمعيات المشـهرة حيث شـهد عام 2018 اشهار 9 جمعيات خيرية في حين تم حل جمعيتين فقط. كل هذه القضايا المهمة وأمور أخرى تطرق لها لقاؤنا مع وزير الشؤون سعد الخراز تفاصيلها في السطور التالية

حوار: بشرى شعبان

نسـعى إلى تحقيـق المراقبـة الإلكترونية الشـاملة لحركـة الجمعيـات التعاونية مـن تاريخ دخول السـلع حتـى بيعها

نعمل على تحديث ملفات المعاقين والتدقيق عليها واسـتكمال ميكنة الخدمات والتأكـد من صحة المعلومات ليأخذ كل ذي حق حقه

وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز ووكيلة الوزارة بالإنابة هناء الهاجري مع الزملاء رئيس التحرير يوسف خالد المرزوق ونائب رئيس التحرير عدنان الراشد ومستشار الإدارة العامة يوسف عبدالرحمن ومدير التحرير محمد بسام الحسيني ورئيسة قسم المحليات عفاف مختار وبشرى شعبان ومدير مكتب الوزير سعد العازمي (ريليش كومار)

في البدايـة كيف كانت انطلاقتكم في العمـل وزيرا للشـؤون وما أولوياتكم؟

● **أود أن أشير هنا إلى أنه يأتي على قمة سـلم الأولويات لدينا في الوزارة استكمال الملف الذي انطلق في عهد الوزيرة السابقة هنـد الصبيح ألا وهـو الاهتمام بذوي الإعاقة، وذلك عبر ورشة عمل متكاملة لتسهيل الإجراءات الخاصـة بهـم وتوفيـر أفضـل الخدمات لهم من خلال استكمال تحديث الملفات ومعالجة أي خلل يعوق العمل ويوفر الوقت والجهد على ذوي الاعاقة واولياء امورهم، مع التشديد في الوقت نفسه على التدقيق بالمعاملات، وإذا ما اتضح أن أي معاملـة بهـا أي شـبهات قانونية فإنها تحال مباشرة الى النيابة، وقد تم بالفعل احالة عدد من الملفات ليأخذ القانون مجراه في المسار القضائي.**

وهـل هنـاك خطـوات أخـرى للتسهيل عليهم؟

● **إلى جانب توفير التسهيلات على ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم فإننا نعمل بالتوازي على تحديث الملفات والتدقيق فيها واستكمال ميكنة الخدمات والتأكد من صحة المعلومات ومن يستحق يأخذ حقه ومن لا يستحق لن يأخذ، ونعمل وفق القانون وهو الفصل والحكم، وبإذن الله سيكون التركيز على تسهيل جميع الإجراءات وتقديم أفضـل الخدمات لـذوي الاعاقة وتفعيـل المـواد القانونية التي تخدم هذه الفئة العزيزة علينا، وهذا ما بدأته الوزيرة السابقة هند الصبيح ونعمل على استكماله، فالعمل شـبه مكتمل حاليا ولم تتبق الا بعض الأمور للمتابعة.**

كذلـك نعمـل علـى توفيـر الصالات المريحة وسهلة الوصول لذوي الاعاقة، حيث هناك حاليا صالتـان تم افتتاحهما، صالتان داخل الهيئـة واثنتـان أخريان خارج مقـر الهيئة فـي الجهراء والصباحيـة، وهـذا ما نسـعى له ضمـن جهودنا لضبط جودة الخدمـات وتوفيـر الخدمـة في مناطق سـكنهم وهـذه الخطوة قيد التنفيذ.

اللجان الطبية

ماذا عن عمل اللجان الطبية؟

● **هناك معضلـة تواجه العمل وهي فترة الانتظـار في اللجان الطبية والسـبب فيها هو العدد الكبيـر للمتقدمين للجـان، وقد اسـتعانت هيئة الإعاقـة بـ 120 طبيبـا من قبـل وزارة الصحة. ولتقليل الانتظار ننسق حاليا مع ديوان الخدمة المدنية ليتم توفير ساعات عمل إضافية للجان الطبية بالإضافة إلى فتح لجان جديدة. كذلـك تم جمع جميع اللجان في مكان واحد بمقر الهيئة الرئيس وذلك ضمن جهود التخفيف عن ذوي الإعاقة.**

الأجهزة التعويضية

كيـف تم التعامـل مع مشـكلة الأجهزة التعويضية؟

● **بدأنا معالجة مسألة الأجهزة التعويضية عبر إجراء دراسـة متكاملة حيث قامت وزارة الصحة بتوفير طاقم فني لإتمام الإجراءات اللازمة لتوفير الأجهزة. وأشير هنا إلـى أن هيئـة ذوي الإعاقة حققت فـي العام المالـي الحالي إنجازا في مجال توفير الأجهزة التعويضية حيث صرفت المبالغ المخصصة لها بالنصف الاول من السنة المالية، كما وافقت ووزارة المالية مشكورة على الصرف خلال النصف الثانـي على بند العهد، وهذا إنجاز يسجل للهيئة، لأنه في الأعوام السابقة كانت نسبة الصرف بطيئة نتيجة طول فترة الانتظار بسبب الإجراءات الطويلة بـدءا مـن خطوة تقـديم الطلب وصولا لتسـلم الجهـاز، وذلك بسبب الجوانب الفنية المهمة مثل القياس والتعامل مع الشركات. ونعمل خلال الفترة المقبلة على ضبط جودة العمل لتوفير الراحة لذوي الاعاقة واولياء امورهم قدر المستطاع. ونشدد في هذا الشأن على التنسيق مع ممثلي الجهات الرقابية في مجال بنود الصرف المختلفة. كما أن هناك توافقا مع اللجنة المختصـة بذوي الاعاقة في مجلس الأمـة لإجراء بعض التعديلات على قانون ذوي الإعاقة التي من شأنها تسهيل الإجراءات.**

نقص الكادر

هل من رؤية لسدّ العجز في الكادر الوظيفي في «ذوي الإعاقة»؟

● **تطرقـت إلى هذا الأمـر وكيفية معالجـة هـذه المشـكلة خـلال اجتماعـات مـع قيـادات الهيئة وتم التركيز على ضرورة العمل لتوفير حوافز مادية لتشـجيع الخريجين على الالتحاق بالعمل في الهيئة، لأنه وكما هو معروف اليوم فإن الخريج يختار المكان الذي يقدم الحوافز من هذا النوع من كوادر وغيرهـا، وبإذن الله سنعمل خلال الفترة المقبلة على توفيرهـا بالتنسـيق مع ديوان الخدمـة المدنية. كذلك فإن هناك كتابا رفع إلى الديوان حول توفير بعـض التخصصـات المطلوبة، ونأمل أن يتم إنجاز ذلك لمصلحة العمل.**

التعاون

لديكـم قطـاع يعتبر مـن اكبر قطاعـات الـوزارة وأهمها وهو قطاع التعاون، كيف تقيمونه؟ وما رؤيتكم المستقبلية له؟

● **هنـاك مراقب مالـي ومراقب اداري في التعاونيـات وأرى ان نجاح العمل يكون ببلوغ الغاية فـي الرقابة المسـبقة وتصحيح الخلل أولا بأول وتصويب العمل دون حاجة للوصول الى الحل او عزل مجالس إدارات التعاونيات. وأود الإشـارة هنـا إلـى أن عدد المراقبـين الماليين حاليـا قليل لا يغطي حاجة العمل بالكامل، وهذا نتيجـة المتطلبات الخاصة بهذه الوظيفة من إجراء دورة واجتياز الاختبارات، وقد قمنا مؤخرا برفع كتاب الى ديـوان الخدمة المدنية والتقـى الوكيل المسـاعد لقطاع التعاون الأسـبوع الفائت وكيل الديوان للاستعجال في فتح دورة جديدة للمراقبين، ونحن نطمح إلى وجود فريق متكامل من المراقبين مؤلف من 3 أو 4 مراقبين بقطاع التعاون أسوة بالوزارات الأخرى، بينما لدينا في قطاع التعاون تجد مراقبا واحدا يدقق في جمعيتين او ثلاث. ونتمنى أن يكون المراقب هو الضابط للوضع بحيث تمر عليه كل إجـراءات التعاونيات تفاديا لوجود أي خلل. ويتركز منهجنا في أن تكون العين باستمرار على الجهات الرقابية والمعالجة الفورية لأي خلل، وقد نجحنا في الوزارة بالتعامل مـع ملاحظات الجهات الرقابية سواء ديوان المحاسبة او جهاز المراقبين او جهاز التوظيف حتى اصبح لدينا خلال السنوات الاخيـرة انخفاض كبير في هذه الملاحظـات وأصبحـت في الحد الأدنـى، وهو مـا يجعلنا نذهب الى لجنة مناقشـة الموازنة بكل راحـة، حيـث تكـون إجراءاتنا سليمة وننجز بسرعة. ونطمح الـى ان نصل الى هذا المسـتوى في الجمعيات التعاونية ونعمل على توفير المراقبين الماليين الذين يسـاعدون في هذا الشأن، وذلك حتـى تحقيـق الهـدف الخاص بالرقابـة الوقائية المسـبقة عبر برنامـج المراقبـة الالكترونيـة الشـاملة لحركـة الجمعيـات التعاونية من تاريخ دخول السلع الى النهاية، فنحن مؤتمنون على أموال المساهمين ونعمل للحفاظ عليها وفق القانون.**

وقد أدت ميكنة قطاع التعاون الـى تسـهيل الإجـراءات التـي تقوم بها الوزارة في الجمعيات التعاونيـة وتنظيـم العمل بها مما سـاهم في ارتفـاع المبيعات لتبلغ 900 مليون دينار، وتناقص قيمـة البضاعة الراكدة والتالفة للجمعيـات التعاونية من مبلغ (5,200,000 د.ك) الـى مبلـغ (1,600,000 د.ك).

القوانين

هناك عدة قوانين قيد التعديل أين اصبحت؟

● **بالنسـبة لقانون التعاون تم إرساله الى «الفتوى والتشريع» ومن ثم سـيعرض على مجلس الوزراء، أما قانون العمل الخيري فتمت مناقشته باللجنة الصحية بمجلـس الأمة ومـن المتوقع أن يـدرج خـلال وقت قريـب على جـدول عمل المجلـس لاعتماده. كذلك تعمل الوزارة على تعديل القانون المساعدات ولكن عملية الاعداد تستغرق وقتا.**

الجمعيات الخيرية

كيف يتم تقييم العمل الخيري؟

● **مراقبة عمل الجمعيات الخيرية تتم وفق آلية محددة بمشـاركة وزارة الخارجية والبنك المركزي ووحدات التحريات المالية ووزارة الداخليـة وهذا من اجل الحفاظ علـى العمـل الخيري وسـمعة الكويت في هذا الشأن. وقد حازت إجراءات الكويت في هذا المضمار ثناء دولي وهدفها حماية العمل الخيري، وأود الإشـارة هنا إلى أن جميـع جهات العمل الخيري متعاونة جـدا، كمـا أن الرقابة ساهمت في نمو العمل الخيري وزيادة موارده والرغبة في اشهار الجمعيـات وخـلال السـنوات الخمـس الاخيرة تم اشـهار32 جمعيـة وتم إلغـاء تراخيص 3 جمعيـات فقط. أمـام خلال عام 2018 فقط فقد تم اشهار 9 جمعيات خيريـة وبالإضافة الى عدد من الجمعيـات الأهلـي، كما تم حل جمعيتين، والوزارة منفتحة على العمل والمجال مفتوح امام الجميع للمساهمة بنمو العمل الخيري للجميع وفق الضوابط المنظمة.**

كما تجاوزت اليوم ايرادات العمـل الخيـري الـ 50 مليون دينار خلال شهر رمضان الماضي، وهذه الكويت دولة الانسانية واميرهـا أميـر الانسـانية وشـعب الكويت مجبول على العمل الخيري وخلال اجتماع وزراء الشؤون الأخير تم ترشيح الكويت لتقود جهاز العمل الخيري وهـذا دليـل ثقة بالعمل الخيري الكويتي. ومما يميـز الكويت فـي هذا الشـأن هو مساهمة الشعب الكبيرة في العمل الخيري الذي من أعمدته الأساسية تبرعات المواطنين وهو ما ساهم في انتشاره من مشارق الارض الى مغاربها.

وكيلة وزارة الشؤون بالإنابة هناء الهاجري خلال اللقاء

مخالفات الجهات الرقابية على «الشؤون» انخفضت كثيراً وأصبحت في الحد الأدنى

تنظيم العمل الخيري أدى إلى زيادة التبرعات حيث بلغت 50 مليون دينار في رمضان الماضي

9 جمعيات خيرية تم إشهارها في 2018 وجمعيتان فقط تم حلهما

«ذوي الإعاقة» تستعين بـ 120 طبيباً متخصصاً من وزارة الصحة ونعمل على تقليل فترات الانتظار باللجان

ننسق مع ديوان الخدمة المدنية لتنظيم دورة تدريبية للمراقبين الماليين بـ «التعاونيات»

الحضور في اللقاء

رافق الوزير في زيارته «الأنباء» كل من وكيل وزارة الشؤون بالإنابة هناء الهاجري ومدير مكتب الوزير سعد العازمي.

بعض انجازات «الشؤون» خلال 2018

قال وزير الشؤون خلال اللقاء إن الوزارة هيأت بيئة للمواطنين تسـهم في الانتهاء من معاملاتهم دون تكبـد العناء بمراجعة الادارات من خلال اعداد عدد من البرامج التي اتاحت للمواطنين الاسـتفادة منها عن طريق اجهزتهم الذكية ومنها برنامج دار المناسـبات وبرنامج حجز صالات التنمية وبرنامج خدمة كبار السـن، كما عملت على توفير بيئة عمل جيدة تمكن المواطنين من تنظيم عملهم بصورة افضل، حيث تم تطبيق البصمة الذكية لبعض الموظفين الذين تنطبق عليهم الشروط والمعايير الخاصة بذلك، كما تم تطبيق البريد الالكتروني عن طريق اجهزة الآيباد.

وأضاف أن وزارة الشؤون تعمل على ان يكون عملها ضمن اطار القوانين واللوائح، وفي هذا السـياق فقد انتهت من اعداد عدة لوائح وقـرارات وانظمة كاللائحة التنظيمية لإدارة رعاية الاحداث واللائحة التنظيمية لحجز الصالات متعددة الاغراض والمسارح التابعة لمراكز التنمية، كما ان سير الوزارة على منهج تطبيق القانون كان له الاثر البالغ في كسب القضايا بنسبة 87٪ من اجمالي عدد القضايا، وتحصيل مبلغ وقدره 761,560,252 دينارا من اجمالي عدد المطالبات المالية والتي تبلغ 1576 مطالبة.

الميكنة يمنع التزوير بملفات المعاقين

لدى سؤال وزير الشـؤون عن وجود أي آليات خاصة بتدقيق الملفات الخاصة بذوي الإعاقة لاكتشاف أي تزوير بها أو منع حدوثه، قال إن اكتشـاف الملفات التي حدث بها تزوير كان بفضل تطبيق نظام الميكنة والارشفة الالكترونية ومن خلال المراقبة المستمرة بهيئة ذوي الاعاقة. وأضاف أن العمل في هيئة الاعاقة يجري على قدم وساق من اجل مراقبة ومتابعة جميع ملفـات الاعاقة للتأكد من أن كل الاجراءات سـليمة وان الاموال تُصرف لمستحقيها وفقا للقانون وان كافة المميزات تمنح لذوي الاعاقة الفعليين وفق ملفات متكاملة ومستندات ثبوتية وشهادات اعاقة معتمدة من اللجان الطبية، مشـيرا إلى أنه لا تهاون مع اي مخالفات للقانون وستتم محاسبة المعتدين على المال العام واسترداد اي مبالغ صرفت من دون وجه حق.

تسجيل 100 فريق تطوعي

ذكر الوزير الخراز أن هناك لجنة دائمة للعمل التطوعي في الوزارة تتولى وضع السياسات للعمل التطوعي ومراقبة السـجل الخاص بالمتطوعين وتسجيل الفرق وإجراء تقييم وتصنيف الفرق التطوعية، مشيرا إلى أن اللجنة سجلت ما يقارب الـ 100 فريق.